



ورقة سياسات
التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية

أيلول ٢٠٠٩
رام الله، فلسطين



تقديم



في اطار سياساتها الهادفة الى تحسين مستوى ونوعية حياة المواطن الفلسطيني وذلك من خلال دفع عجلة التنمية المحلية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في مدننا وبلداتنا الفلسطينية، فان وزارة الحكم المحلي تعلن عن تقديم ورقة السياسات الخاصة بمفهوم التخطيط التنموي الاستراتيجي للمستوى المحلي كأداة ووسيلة للنهوض بمدننا وبلداتنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً رغم كل المتغيرات والتحديات المحيطة وضمن الامكانيات والموارد المتاحة.

مع هذه الورقة والمشار له بـ دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩.. وستعمل الوزارة بالتعاون مع كافة شركاءها في تطوير قطاع الحكم المحلي على تجنيد الامكانيات والموارد اللازمة لتطبيق هذه السياسة وذلك من حيث مأسسة العمل بالتخطيط التنموي على مستوى الوزارة والهيئات المحلية وبناء القدرات اللازمة لذلك.

وبانتهاء هذا العمل العظيم فإنه يسعدني كوزير الحكم المحلي في فلسطين تقديم واعتماد هذه السياسة والتي من شأنها أن تساهم باحداث نقلة نوعية في العمل البلدي من حيث المساهمة في تعزيز مبادئ اللامركزية والحكم المحلي والحكم الرشيد وآليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي. وأيضاً لما لها من آثار مرتقبة في دعم العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير نوعية الخدمات المقدمة على المستوى المحلي وبالتالي تحسين مستوى ونوعية حياة المواطن الفلسطيني.

وفي هذا الاطار فانه لا يسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم بانجاز هذا العمل وأخص بالذكر شركاءنا في مؤسسة التعاون الفني الالمانى وغيرهم من المؤسسات الشريكة في دعم وتطوير قطاع الحكم المحلي.

د. خالد فهد القواسمي

وزير الحكم المحلي

رام الله، أيلول ٢٠٠٩

منذ الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٥، فإن العديد من الهيئات المحلية الفلسطينية سعت جاهدة للاستجابة للمتغيرات والتحديات الفلسطينية مثل الازدياد في المستوى العمراني والارتفاع في مستويات البطالة والفقر ومحدودية السيطرة على المصادر الطبيعية والأرض والقيود المفروضة على حركة البضائع والسكان وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبالأخص تلك الملموسة على المستوى المحلي، وذلك بايجاد آليات مبتكرة مثل ادخال مفاهيم التخطيط الاستراتيجي في ادارة بلداتها ومدنها في محاولة منها لترتيب اولوياتها والاستجابة لاحتياجات المواطن الفلسطيني المتزايدة في ظل الامكانيات والموارد المتاحة لها.

وبازدياد التجارب التخطيطية في هذا المجال، وحيث ان وزارة الحكم المحلي هي الجهة المشرفة على عمل الهيئات المحلية المختلفة، فقد ارتأت الوزارة دراسة هذه التجارب المختلفة وتطوير مفهوم ومنهجية تخطيط استراتيجي عملية تتماشى والواقع الفلسطيني وقدرة وامكانيات الهيئات المحلية وقابلة للتطبيق في بلداتنا ومدننا الفلسطينية، ولذلك فقد باشرت الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع وزارة التخطيط وصندوق تطوير وإقراض البلديات بالعمل على تحديد أسس التخطيط التنموي للمستوى المحلي والمشار له بـ «التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية»، والذي تقدمه ورقة السياسات هذه ويوضحه دليل الاجراءات الصادر بالتزامن



المحتويات

٢ تقديم
٣ المحتويات
٤ ١. السياق
٤ ٢. المرجعيات
٤ ٣. الأهداف والغايات والمبادئ
٥ ٤. الأهمية
٥ ٥. مخرجات التخطيط التنموي الاستراتيجي: الماهية والاستخدام
٧ ٦. اعداد وتنفيذ ومتابعة وتحديث الخطة التنموية الاستراتيجية
٧ ٧. آليات ومصادر تمويل الخطة التنموية الاستراتيجية
٨ ٨. ادارة ومأسسة ودعم التخطيط التنموي الاستراتيجي
٩ ٩. الارتباط والتكاملية بأنظمة التخطيط القائمة والمعمول بها
٩ ١٠. الهيئات المحلية المستهدفة
٩ ١١. احتياجات تعميم ودعم التخطيط التنموي الاستراتيجي
١٠ ١٢. الخاتمة
١١ ملحق رقم (١)



١. السياق

١:١ إن التحديات والتغيرات التي تشهدها فلسطين، مثل الازدياد في المستوى العمراني والارتفاع في مستويات البطالة والفقر ومحدودية السيطرة على المصادر الطبيعية والأرض والقيود المفروضة على حركة البضائع والسكان وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي في معظمها يتم لمسها على المستوى المحلي، تفرض على الهيئات المحلية - باعتبارها الأقرب إلى المواطنين- الاستجابة والتعامل مع هذه التحديات استراتيجياً وذلك لتجاوزها ولدفع عجلة التنمية المحلية والوصول إلى مستوى حياة أفضل للمواطنين الفلسطينيين.

٢:١ وحيث أن الهيئات المحلية الفلسطينية تفتقر إلى الأدوات المناسبة، فقد باشرت الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع وزارة التخطيط وصندوق تطوير وإقراض البلديات بالعمل على تحديد أسس التخطيط التنموي للمستوى المحلي والمشار له بالتخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية والتي تقره ورقة السياسات هذه ويوضحه دليل الاجراءات الصادر بالتزامن مع هذه الورقة والمشار له بدليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩.

٢. المرجعيات

١:٢ تستند ورقة السياسات هذه إلى:

- قانون الهيئات المحلية رقم ١ لسنة ١٩٩٧.
- خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠.
- خطة العمل الخاصة باصلاح الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٤.

٣. الأهداف والغايات والمبادئ

١:٣ تهدف ورقة السياسات هذه إلى:

- اعتماد منهجية التخطيط التنموي الاستراتيجي كأداة ووسيلة للتنمية المحلية؛
- وضع أسس إعداد وتنفيذ وإدارة ومتابعة تحديث الخطط التنموية الاستراتيجية على المستوى المحلي؛
- اقتراح أدوار ذو الشأن المشاركين في عملية التنمية المحلية (الحكومة المركزية، الهيئة المحلية، المجتمع المحلي، القطاع الخاص وآخرين)؛
- توضيح التكاملية ما بين التخطيط التنموي والتخطيط العمراني الهيكلي على المستوى المحلي؛
- تشجيع الهيئات المحلية الفلسطينية على العمل من خلال إطار تنموي موحد يهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين الفلسطينيين.

٢:٣ يهدف اعتماد منهجية التخطيط التنموي الاستراتيجي إلى:

- تعزيز مبادئ اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين؛
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وآليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي؛
- تحسين آليات تحديد القضايا والأولويات التنموية وتطوير نوعية الخدمات المقدمة على المستوى المحلي؛
- دعم العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي؛
- وضع الأساس لتوجه تنموي متكامل ما بين مختلف المستويات الادارية والتخطيطية في فلسطين.

٣:٢ تركز منهجية التخطيط التنموي الاستراتيجي التي تعتمدها هذه الورقة على المبادئ التالية:

- المشاركة: من حيث الاعتماد على مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي والقطاع الخاص وجميع ذو الشأن في تحديد القضايا والأولويات التنموية وعمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي؛
- الشفافية والمساءلة: من حيث مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي وجميع ذو الشأن في تخطيط وتنفيذ ومتابعة النشاطات التنموية، وتبوء مكانة بارزة في متابعة وتقويم الانجازات وتحقيق الاهداف المرجوة؛
- التكاملية: من حيث التطرق للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومن حيث التكاملية مع خطط المستويات الادارية المختلفة والتخطيط الفيزيائي الهيكلي وموازانات الهيئات المحلية؛
- البعد الاستراتيجي: من حيث التركيز على القضايا ذات الاولوية مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والعوقات المحتملة.

٤. الأهمية

١:٤ تنبع أهمية منهجية التخطيط التنموي الاستراتيجي المعتمدة لكونها تمثل:

- اطار للتنسيق ما بين امكانات/قدرات الهيئة المحلية والتجمع السكاني والموارد المتاحة وأهداف التنمية المحلية؛
- اطار لمشاركة المواطنين والمجتمع المحلي والقطاع الخاص في العملية التنموية بكافة ابعادها؛
- آلية للتكاملية التنموية ما بين مختلف المستويات الادارية (المحلية والاقليمية والوطنية) والتخطيطية؛
- آلية لتكاملية ادارة العمل البلدي وتنسيق الخطط الخدمائية والقطاعية للهيئة المحلية وعملية اتخاذ القرار؛
- أداة لدعم بناء قدرات الهيئة المحلية.

٥. مخرجات التخطيط التنموي الاستراتيجي: الماهية والاستخدام

١:٥ يكون مخرج العملية التخطيطية عبارة عن خطة تنموية استراتيجية للمدينة/للبلدة والتي تشمل اطار يمثل مرجعية هامة للجهات ذات العلاقة الفاعلة على المستوى المحلي (القطاع الخاص، المجتمع المحلي، الخ) وخطة عمل رباعية للهيئات المحلية.

٢:٥ في الحد الأدنى، يجب ان تتضمن الخطة التنموية الاستراتيجية للمدينة/للبلدة ما يلي:

- تشخيص (تحليل استراتيجي) للمجالات اللاحق ذكرها (فقرة ٤:٥)؛
- قضايا ذات اولوية تنموية وبعد استراتيجي؛
- رؤية تنموية جماعية للمنطقة التخطيطية يتراوح مداها ما بين ٨ الى ١٢ سنوات؛
- أهداف تنموية استراتيجية تتماشى والقضايا ذات الاولوية يتراوح مداها ما بين ٣ الى ٤ سنوات؛
- مؤشرات قياس على صعيد الاهداف التنموية بمدى يتراوح ما بين ٣ الى ٤ سنوات؛
- خطط تنفيذ بحيث تشمل البرامج والمشاريع التنموية المنوي تنفيذها ضمن اطار الخطة التنموية (على أن يتم تضمين البرامج والمشاريع الخاصة بالعمل البلدي في الموازانات السنوية للهيئة المحلية)؛



- خطط متابعة وتقويم لمتابعة تنفيذ الخطة التنموية ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة،
- موازنة تقديرية للقيمة الكلية للخطة والجهات المتوقعة لتمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المتضمنة.

٣:٥ الفترة التخطيطية:

- تكون الفترة التخطيطية (مدى الخطة) أربع سنوات بحيث تتماشى وفترة حكم الهيئة المحلية المنتخبة على ان تبدأ بتاريخ انتخاب المجلس المحلي وتنتهي بانتهاء فترته الانتخابية مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي خطة جديدة يجب أن تبني على ما سبقتها ويجب أن تكون ضمن إطار الرؤية التنموية للمنطقة التخطيطية،
- يتم تحديث الخطة سنويا وبشكل دوري من أجل ضمان إجراء التعديلات المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المتغيرة في فلسطين والمنطقة التخطيطية،

٤:٥ المجالات الواجب التطرق لها لأغراض التشخيص والتخطيط التنموي الاستراتيجي:

- تتضمن المجالات الواجب التطرق لها لأغراض التشخيص والتخطيط التنموي الاستراتيجي قضايا تقع ضمن صلاحيات الهيئة المحلية وقضايا أخرى تقع ضمن صلاحيات لاعبين آخرين على المستوى المحلي وتتمثل هذه المجالات وهؤلاء اللاعبين بما يلي:

المجال	اصحاب الشأن بقضايا تتعلق بالمستوى المحلي تشمل، ولا تقتصر على:
التخطيط والتنظيم	وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط
الخدمات الاجتماعية	وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤسسات المجتمع المحلي
الاقتصاد المحلي	وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، القطاع الخاص
البيئة والصحة العامة	وزارة الصحة، سلطة جودة البيئة، المحافظة
الخدمات البلدية والبنية التحتية	وزارة الحكم المحلي
الامن وإدارة الكوارث	الدفاع المدني، الشرطة، المحافظة
الثقافة والرياضة	وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة ومؤسسات المجتمع المحلي والمدني

- تقوم الهيئة المحلية والقائمين على العملية التخطيطية بضمان اشراك والتنسيق مع كافة المؤسسات وذو الشأن على المستوى المحلي لأغراض التشخيص والتخطيط التنموي الاستراتيجي،
- بالإضافة الى تشخيص المجالات الوارد ذكرها سابقاً، تعمل الهيئة المحلية والقائمين على العملية التخطيطية بتشخيص وتقدير الامكانيات والموارد المتاحة على مستويي الهيئة المحلية والمنطقة التخطيطية وأخذها بعين الاعتبار وذلك لضمان واقعية وامكانية تطبيق مخرجات العملية التخطيطية من برامج ومشاريع.



٥:٥ إن الهيئة المحلية والتي يشرف عليها اعضاء منتخبين هي من أهم مستخدمي مخرجات عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي. بالاضافة الى ذلك، ستقوم الجهات التالية باستخدامها(ملحق رقم(١) يوضح مقترح كيفية وأوجه الاستخدام):

- الوزارات ذات الصلة،
- صندوق تطوير وإقراض البلديات،
- اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية،
- القطاع الخاص،
- المجتمع المدني والمواطنين،
- المانحين ومؤسسات التنمية الدولية.

٦. اعداد وتنفيذ ومتابعة وتحديث الخطة التنموية الاستراتيجية

١:٦ تقوم الهيئة المحلية للجمع السكاني ومجلسها المنتخب بقيادة عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي حيث تعمل على إدارة عملية اعداد وتنفيذ ومتابعة تحديث الخطة التنموية الاستراتيجية بحسب المنهجية واجراءات العمل والمواصفات الموضحة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩.

٢:٦ إن دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩ يكون المرجعية الاساسية لاعداد وتنفيذ ومتابعة وتحديث الخطط التنموية الاستراتيجية في فلسطين. ويكون الدليل عبارة عن وثيقة حية قابلة للتحديث والمراجعة بحسب الحاجة والضرورة، ويكون لوزارة الحكم المحلي مسؤولية القيام بذلك على أن تضمن مشاوره واشراك الجهات والمؤسسات ذات العلاقة والتي تتمثل على الاقل ب:

- وزارة التخطيط،
- صندوق تطوير وإقراض البلديات،
- اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية.

٣:٦ يقوم مجلس الهيئة المحلية المنتخب بتشكيل فريق التخطيط الأساسي ولجنة ممثلي أصحاب العلاقة واللجان التخصصية المختلفة بحسب ما جاء في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩ وذلك لأغراض اعداد ومتابعة تنفيذ الخطة التنموية الاستراتيجية.

٧. آليات ومصادر تمويل الخطة التنموية الاستراتيجية

- ١:٧ يمكن الاعتماد على المصادر والآليات التالية لتمويل برامج ومشاريع الخطة التنموية الاستراتيجية:
- موارد ومصادر الهيئة المحلية الذاتية بما فيها مخصصات الموازنة الانمائية والهبات والتبرعات المجتمعية،
 - التمويل الحكومي وتمويل الجهات المانحة بما فيها الأموال التي يديرها صندوق تطوير وإقراض البلديات وكافة الأموال الحكومية والهبات المخصصة لتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة على المستوى المحلي ودعم عملية التنمية المحلية،



- شراكات استثمارية واقتصادية مع القطاع الخاص؛
- شراكات اجتماعية وثقافية مع مؤسسات المجتمع المدني؛
- وأية مصادر أخرى بحيث أن لا تتعارض مع القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين.

٨. ادارة ومؤسسة ودعم التخطيط التنموي الاستراتيجي

١:٨ يقوم مجلس الهيئة المحلية المنتخب بتشكيل الفرق واللجان والاجسام اللازمة لاغراض ادارة اعداد وتنفيذ ومتابعة تحديث الخطة التنموية الاستراتيجية بحسب ما جاء في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩. بالحد الأدنى، يقوم مجلس الهيئة المحلية المنتخب بتشكيل ما يلي:

- لجنة التخطيط التنموي الاستراتيجي على مستوى مجلس الهيئة المحلية المنتخب: بحيث تضم في عضويتها رئيس/ة الهيئة المحلية (رئيسا/ة) وعضوين آخرين، وتكون لهذه اللجنة المسؤوليات التالية:

- الاشراف على ومتابعة عملية التخطيط والتنفيذ والتأكد من سيرها بحسب ما هو مخطط وضمان مشاركة أصحاب العلاقة في جميع مراحلها؛
- الاشراف على مدى تحقيق الأهداف التنموية للخطة والتأكد من متابعة التقييم والتحديث للخطة ومن نشر تقارير المتابعة بشكل سنوي وإبقاء المجلس على اطلاع بمجريات العملية؛

- التنسيق مع لجان المجلس المختلفة لتضمين مخرجات الخطة التنموية ذات العلاقة في عمل الهيئة المحلية وانعكاسها على موزاناتها السنوية وخطتها الخدمائية؛

- جسم التخطيط التنموي الاستراتيجي ضمن مؤسسة الهيئة المحلية: على الهيئة المحلية إجراء ما يلزم من ترتيبات مؤسساتية دائمة مثل إنشاء أو تخصيص جسم وكادر لادارة العملية التخطيطية ومتابعة تنفيذها وتحديثها. ويعتبر جسم التخطيط التنموي الاستراتيجي في الهيئة المحلية أساس لنجاح العملية التخطيطية ومتابعة تنفيذها وتحديثها.

٢:٨ تقوم وزارة الحكم المحلي ومديرياتها الاقليمية بتخصيص وتأهيل الكوادر اللازمة لتقديم الدعم اللازم للهيئات المحلية بهدف دعم مؤسسة عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي وربطه بأنظمة التخطيط الأخرى المعمول بها.

٣:٨ يقوم صندوق تطوير وإقراض البلديات بربط آليه تحويل الأموال للهيئات المحلية بوجود خطة تنموية استراتيجية ويقوم الصندوق بتمويل البرامج والمشاريع الهادفة والتي تأتي في اطار الخطة التنموية الاستراتيجية للمدينة/البلدة.



١. ستعمل وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع وزارتي التخطيط والمالية على بلورة ورقة سياسات توضح دور الحكومة المركزية ممثلة بوزاراتها المختلفة في دعم ومأسسة التخطيط التنموي الاستراتيجي على المستوى المحلي وتكاملته مع المستويين الاقليمي والوطني. في حال صدورهما واعتمادها، يجب أن تقرراً بالتزامن مع هذه الورقة وتكون بنودها مكملة لبنود هذه الورقة.



٩. الارتباط والتكاملية بأنظمة التخطيط القائمة والمعمول بها

١:٩ تدعو ورقة السياسات هذه الى ربط ومكاملة التخطيط التنموي الاستراتيجي بالتخطيط العمراني الهيكلي على المستوى المحلي بحيث تكون الخطة التنموية الاستراتيجية هي الأساس لتطوير المخطط العمراني الهيكلي بحيث تُعكس الرؤية والتوجهات التنموية الاستراتيجية للمنطقة التخطيطية فيزيائياً^٢.

٢:٩ تدعو ورقة السياسات هذه الى ربط ومكاملة التخطيط التنموي الاستراتيجي بالتخطيط التنموي على المستويات الادارية الاقليمية والوطنية بهدف خلق اساس قوي لتفعيل أطر التكامل والتنسيق بين كافة المستويات التخطيطية.

١٠. الهيئات المحلية المستهدفة

١:١٠ تشجع ورقة السياسات هذه الهيئات المحلية التي تحقق المعايير التالية على البدء باعداد خطط تنموية استراتيجية بحسب الاجراءات المقترحة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩:

- حد الأدنى من القدرات الإدارية والفنية – مجلس منتخب، مهندس، مدير مالي/محاسب؛
- وجود اهتمام لدى الهيئة المحلية لخوض التجربة والمساهمة الذاتية بها؛
- أن لا يقل عدد سكان التجمع السكاني عن ٧٠٠٠ نسمة؛

٢:١٠ تشجع ورقة السياسات هذه الهيئات المحلية الصغيرة والتي لا تحقق المعايير السابقة بالتشارك والتعاون في اعداد خطة تنموية استراتيجية مشتركة وذلك من أجل الاستفادة من الموارد المتاحة ومنطقية سعة السوق في تقديم الخدمة وتعزيز العملية التنموية المحلية؛

٣:١٠ يمكن لمجالس الخدمات المشتركة والمجالس المشتركة للتخطيط والتطوير أن تعمل على إعداد خطط تنموية استراتيجية بحسب المنهجية والاسس المقترحة في ورقة السياسات هذه على أن تأخذ بعين الاعتبار التركيبة الادارية والاجتماعية والسياسية للتجمع^٢.

١١. احتياجات تعميم ودعم التخطيط التنموي الاستراتيجي^٤

١:١١ يتطلب تعميم ودعم التخطيط التنموي الاستراتيجي برامج هادفة لبناء القدرات وتعميق مفاهيم التخطيط التنموي الاستراتيجي وتأهيل الكوادر على المستويات التالية:

- مستوى الهيئات المحلية: على وزارة الحكم المحلي ومديرياتها أن تعمل على تصميم وتنفيذ ومأسسة برنامج متكامل لرفع قدرات الهيئات المحلية وكوادرها البشرية وتجهيزها بالمعرفة والادوات اللازمة لتعميم التخطيط التنموي الاستراتيجي. كما يجب ان يتضمن البرنامج حملات توعية للمجتمع المحلي والمواطنين.

٢. تعمل وزارة الحكم المحلي حالياً على تطوير وتحديث نظم التخطيط العمراني الهيكلي وستقوم من خلال ذلك بتوضيح الاجراءات والمتطلبات الفنية اللازمة لعملية المكاملة والربط ما بين النظامين التخطيطيين.

٣. ستدرس وزارة الحكم المحلي جدوى العمل على اصدار دليل خاص باعداد الخطة التنموية الاستراتيجية للمجالس المشتركة والتجمعات الراغبة بالتعاون في اطار تخطيطي مشترك وذلك بناء على نتائج تطبيق المنهجية المطروحة خلال الخمس سنوات القادمة.

٤. انظر الملاحظة رقم ٢.



- مستوى الوزارت ذات الصلة: على الوزارات ذات الصلة في عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي أن تكون قادرة على إدارة العملية وتقديم الدعم المطلوب للهيئات المحلية في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية الاستراتيجية. لذا، يجب إعداد برنامج وطني لتطوير القدرات يهدف إلى إمداد وزارة الحكم المحلي بالموارد والقدرات اللازمة لإدارة عملية التعميم.
- مستوى مزودي الخدمات والاستشاريين المحليين: على وزارة الحكم المحلي وضع برنامج لتوفير الخبرات المحلية اللازمة في موضوع التخطيط التنموي الاستراتيجي وذلك من خلال تأهيل واعتماد استشاريين محليين قادرين على تقديم الاستشارة الفنية للهيئات المحلية بما يتماشى والمنهجية المعتمدة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩.

١٢. الخاتمة

١:١٢ باعتماد ورقة السياسات هذه، تكون منهجية التخطيط التنموي الاستراتيجي أداة معتمدة للتنمية المحلية في فلسطين ويكون دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية ٢٠٠٩ المرجعية لإعداد وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتحديث الخطط التنموية الاستراتيجية على المستوى المحلي، وعليه ستعمل وزارة الحكم المحلي على وضع الترتيبات المؤسساتية اللازمة على مستوى الوزارة ومديرياتها لضمان استمرارية ونجاح عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة للترويج للعملية وتوضيح ومأسسة العمل بالتخطيط التنموي.

- انتهى -

د. خالد فهد القواسمي
وزير الحكم المحلي

صدرت في رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١



ملحق رقم (١)

مستخدمي وكيفية استخدام الخطة التنموية الاستراتيجية

وجه الاستخدام	المستخدم
<ul style="list-style-type: none"> - مرجعية لتحضير الموازنة السنوية - اداة تنسيق وادارة عمل دوائر المجالس المحلية المختلفة وقياس وتقييم الاداء - مرجعية لتحديد الاولويات والمشاريع واتخاذ القرارات - اداة لتجنيد الاموال وحشد الموارد - اداة وآلية لتنسيق الجهود مع القطاع الخاص والتواصل مع المجتمع المحلي - اداة لترجمة التوجهات التنموية فيزيائياً 	الهيئة المحلية
<ul style="list-style-type: none"> - اداة للمراقبة والاشراف على اداء المجالس المحلية وموازاناتها - اداة للحصول على بيانات الهيئات المحلية بشكل منتظم واستعمالها لبناء سياسات وخطط قطاع الحكم المحلي 	وزارة الحكم المحلي
<ul style="list-style-type: none"> - مرجعية لتحضير وتنسيق خطط التنمية الوطنية والاقليمية (القطاعية والفيزيائية) - اداة لتوجيه الاستثمار والدعم للقطاعات المختلفة 	وزارة التخطيط
<ul style="list-style-type: none"> - اداة مرجعية ومدخل لتحضير الموازنة الوطنية العامة وتخصيص الاموال لقطاع الحكم المحلي والهيئات المحلية 	وزارة المالية
<ul style="list-style-type: none"> - مرجعية لتطوير الخطط والسياسات الوطنية القطاعية وتنسيق العمل التنموي 	الوزارات القطاعية الأخرى
<ul style="list-style-type: none"> - مرجعية لبناء وتحديث معايير وخطط التمويل والدعم للهيئات المحلية - اداة لقياس اداء الهيئات المحلية وتخصيص الدعم اللازم لتطوير الاداء - اداة تساعد في تقييم مقترحات المشاريع المقدمة من قبل الهيئات المحلية والموافقة على تمويلها 	صندوق تطوير وافراض البلديات
<ul style="list-style-type: none"> - اداة لمعرفة احتياجات الاعضاء التنموية والعمل على الضغط والحشد لتخصيص الموارد لتلبية هذه الاحتياجات - اداة لتطوير برامج دعم فني وتبادل خبرات للمساعدة على تنفيذ الخطط التنموية 	اتحاد البلديات
<ul style="list-style-type: none"> - مرجعية لتحديد الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية ضمن حدود الهيئات المحلية - مرجعية لتحديد وعمل شركات مع الهيئات المحلية 	القطاع الخاص والمستثمرين
<ul style="list-style-type: none"> - اداة لمراقبة ومساءلة اداء الهيئات المحلية المنتخبة - اداة لتنسيق برامج العمل المجتمعي بما يتماشى مع الاولويات التنموية 	المجتمع المحلي
<ul style="list-style-type: none"> - مدخل لعمل الدراسات والبحوث الهادفة - اداة لتطوير البرامج والمناهج الاكاديمية 	المؤسسات الاكاديمية ومراكز الابحاث
<ul style="list-style-type: none"> - اداة لتوجيه وبناء وتنفيذ برامج الدعم والمساعدات 	المانحين والمؤسسات الدولية